

المصدر: الاحرار

التاريخ: ١٥/٢/١٩٨٥

عليه

هل ما نمارسه الان هو الديمقراطية السليمة ؟ .. وهل هذا الذي يحدث امام أعيننا ((تعميق)) للديمقراطية ؟ .. أم هو ((نسطيح)) لها ؟ .. وهل مجرد صدور عدد محدود من صحف الاحزاب مرة كل اسبوع هو غاية المنى ومنتهى الطلب ؟ .. وهل الشعب مقتنع بهذا القدر من الحرية ؟ .. وهل نحن نتقدم من حسن الى احسن أم من سيء الى اسوأ ؟ ..

الإجابة على هذه الاسئلة ربما توضحها هذه الواقعة التالية :

كان المستشار عصام الدين حسونة وزيرا للمعدل .. وكان المرحوم أنور السادات رئيسا لمجلس الامة . وحدث أن اشتكت احدى الصحفيات للسيد الوزير بان زوجها حصل على حكم بالطاعة .. وان البوليس يتعقبها للقضاء عليها وارسالها الى زوجها بالقوة الجبرية .. فاصدر الوزير منشورا سريا الى المحاكم يطلب فيه عدم تنفيذ احكام الطاعة بالبوليس ..

ولما علمنا في مجلس الامة بهذه الواقعة اعتبرنا قرار الوزير تدخلا سافرا في السلطة القضائية .. فضلا عن تعطيله لاحد القوانين القائمة .. وأنه جعل من نفسه سلطة تشريعية تصدر قرارات لها قوة القانون .. وفورا تقدم احد الاعضاء بسؤال للوزير وشهدت قاعة المجلس حوارا ملتها ضده، استخدمت فيه أشد العبارات قسوة .. وحاول الوزير بكل ما كان يملك من بلاغة أن يدافع عن نفسه بدون جدوى ، خصوصا

ان صورة من المنشور المذكور كانت معنا . وحاول أنور السادات ان يخفف من حدة الموقف ، ولكن كان الموقف يلتهب أكثر وأكثر ، لدرجة ان أحد الاعضاء ، وعلى ما أذكر كان الاستاذ مصطفى كامل مراد .. يحمل المنشور في يده ، ويشير الى الوزير باليد الأخرى قائلا : هذا هو جسم الجريمة . ولما كنت رافعا يدي للاشتراك في هذه ((المهمة)) قال رئيس المجلس .. طيب نسمع عبد الشافي .. فقلت ان هذه المناقشة ليس معناها اننا نؤيد ان تساق المرأة الى فراش الزوجية بالبوليس .. ولكن لان الوزير أصدر قرارا لا يملكه .. فاقترح الفشاء قرار الوزير .. لم تجتمع اللجنة التشريعية في المجلس لعمل قانون صادر من السلطة التشريعية .. فصاح أنور السادات قائلا : لا .. لا تلك أن نلغي قرار الوزير .. وصاح المجلس كله وصحت بأعلى صوتي بضرورة عرض اقتراحى على المجلس وأخذ الاصوات عليه . وطرح السادات الاقتراح على الاعضاء .. فرفضت الاغلبية ابدؤها بالموافقة ، ولكن رئيس المجلس قال : لم يوافق المجلس . فقلت بأعلى صوتي : هذا رأى رئيس المجلس وليس رأى المجلس .. وفجأة أعلن السادات رفع الجلسة ..

وفوجئت في اليوم التالي ((بجلسة سرية)) وقال لى الاخ ضياء الهين داود : لا تدخل هذه الجلسة لانها مخصصة للديك . فقلت له لو انك طلبت منى أن اشرب قهوة معك فى احدى المقاهى بدلا من هذه الجلسة للديك معك .. ولكن ما دامت مخصصة للديك فسادخل وسنرى من سيدبح من !!

بدأ السادات الجلسة السرية بقوله ان منظر المجلس امس كان سيئا للغاية .. وان الزمام اقلت من الاعضاء .. ومصطفى كامل مراد يصف الرجل الفاضل الوزير بأنه جسم الجريمة .. وصبرى الناقى يطالب بمحاكمة الوزير .. ونظر الى وقال : وعبد الشافي يقول بأعلى صوته ، ومن خلف مقاعد الوزراء ان هذا رأى رئيس المجلس وليس رأى المجلس . وعلى الفور .. قلت ان المجلس الذى تصفه سيادتك بأنه كان سيئا للغاية .. هذا المجلس بدأ من امس ممتازا للغاية وجميع صحف اليوم تصف جلسة امس بانها كانت ساخنة .. الا اذا أردت سيادتك أن تدير المجلس بطريقة ولا الضالين أمين . وهنا انتفض السادات واقفا ملوحا بيديه مستنكرا ما قلته . وطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بمى بتهم كثيرة اقلها التزوير ، كانت معدة من قبل ، وطلب ان يرأس اللجنة المهندس سيد مرعى وكيل المجلس .. ولكن سيد مرعى اعتذر ، فكلف ضياء الدين داود بذلك . وانتهت اللجنة من التحقيق معى الذى استمر من العاشرة صباحا حتى الحادية عشرة مساء وكانوا كلما وجهوا لى تهمة وجهت لهم وللسادات عشرين تهمة وتحديث أن يعرضوا تقريرهم على المجلس . وفعلا لم يجرؤ أحد ان يعرض هذا التقرير .. برغم توزيعه فى صناديق الاعضاء .

وظل السادات لشهور طويلة ((بيت)) لى خطة .. ثم عقد جلسة أخرى خصيصا لاسقاط العضوية معى .. واشتره جميع الاعضاء فى المناقشة فكان العضو الذى يهاجمنى تتطاير ضدّه الصيحات والشتم من كل ركع

في القاعة، والمضو الذي يدافع
عني يقابل بالتصفيق العاد .
لدرجة أن المضو التزميلة نوال
عامر اقترحت يوماً مجرد حرمانها
من مكافأة شهر .. ونار الأعضاء
ضدها واجلسوها ، وهي كانت
سليمة النية . وهكذا لم يستطع
أنور السادات أن يفعل معي في
عهد القهر والارهاب ما فعله
رفعت المحجوب في عصر الحرية،
والديمقراطية !.. مع الأخذ في
الاعتبار الفرق الكبير بين السادات
المرهوب .. والاستاذ رفعت
المحجوب .!

محمد عد الشافي